لقد اصبح الاعتماد على نفط الشرق الاوسط العربي ، جزءا من التخطيط السنوي لكل الدوائر الامبريالية ، فاكبر الاحتياطي يوجد في هذه المنطقة وتبلغ نسبته حوالي ٧٥ ٪ من احتياطي النفط العالمي . ويأخذ اهميته الاكثر الحاحا في ظل ازمة الطاقة العالمية . وتبلغ نسبة انتاج نفط الشرق الاوسط حوالي ٣٨ ٪ من مجموع الانتاج العالمي ، يضاف لذلك رخص كلفة انتاجه بالنسبة لبقية اقطار العالم لتجمعه في جيوب قريبة من سطح التربة ، مما يسهل انتاجه ، فكلفة انتاج برميل من النفط في المنطقة يبلغ حوالي عشرين سنتا (الدولار مائة سنت) ، فيما تبلغ كلفة البرميل المنتج في فنزويلا ثلاثة اضعاف ، وفي اميركا حوالي دولارين ونصف الدولار اي اثني عشر ضعفا ...

السياسة النفطية الاميركية وأمن الخليج

مضيق هرمز:

شريان الحياة لايران

وتعتمد اوروبا في ٨٥ ٪ من استهلاكها على نفط الشرق الاوسط ، وكذلك اليابان التي تعتمد عليه بنسبة ٩٠ ٪ ، لذلك انصبت الجهود الامبريالية لاحكام السيطرة على منطقة الشرق الاوسط بشتى الوسائل والسبل ، لتستمر في نهب ثروات المنطقة ، وانا ما علمنا بان اقطار الجزيرة والخليج العربي تشكل مجتمعة اكبر منتج لهذه المادة ، اضافة لليبيا والجزائر ، فيمكننا القول ان النفط العربي يعد اخطر سلاح في العالم ، وهو بالطبع سلاح ذو حدين.

والجدول التالي يبين اهمية الدول العربية المنتجة للنفط لعام ١٩٧٤ ، كما يبين ايضا الفوائد التي تتقاضاها ، ومن ثم التقديرات التي ستحصل عليها دول النفط من العوائد لعام ١٩٨٥ :

البلد	الانتاج عام ١٩٧٤	العوائد لعام ١٩٧٤	الفوائض المتوقعة عام ١٩٨٥
	بملايين الاطنان	بمليارات الدولارات	بمليارات الدولارات
السعودية	٤٠٨٤٣٦٠	٢٨٤٢٠٧	٣٠٠ ـ ٤٠٠
الكويت	١١٨٤٤٧٥	٩٠٧٢٥	٢٠٠ ـ ٢٥٠
العراق	٩٠٤٢٦	٦٤٠١٥	١٠٠ ـ ١٦٠
ليبيا	٧٧	٧٤٥٠٥	٦٠ ـ ١٠٠
ابو ظبي	٧٠	٤٨٩٦	٧٠ ـ ١٠٠
الجزائر	٥١	٤٠١٢٥	٧٠ ـ ١٠٠
قطر	٢٤٤٥٠	١٤٦٩٤	٦ ـ ٨
دبي	١٢	٠٤٨٠٠	١٠ ـ ١٢

وانا اضفنا انتاج بقية الامارات العربية ، فسنجد ان مجمل انتاج الاقطار العربية من النفط الخام ، يعادل ما نسبته ٣٤ ٪ من مجموع الانتاج العالمي .

وقد يلاحظ ، ان بعض الدول بلغت اثمان نفطها اكثر من الاخرى على الرغم من تقاربها في كمية الانتاج بسبب حساب كلفة التسويق (كالجزائر وليبيا ، حيث هي اقرب الى مصافي نوتردام وروتردام في هولندا ، بالنسبة لنفط الخليج) .

لقد حققت الدول الامبريالية ، وبالذات الرئيسية منها (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا) ارباحا خيالية من النفط ، خاصة في العامين الاخيرين ، هذا وقد بلغت الارباح الصافية المعلنة للشركات السبع الرئيسية (اكسون ، تكساكو ، موبيل ، غالف ، يونيون ، شل ، برتش بتروليوم) ما بين ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٧٣ حوالي ٦٠ مليار دولار ، كما وقدرت ارباح الشركات هذه لعام ١٩٧٤ وحده حوالي ١٨ مليار دولار .

هذا وقد نشرت مجلة « بزنس ويك » الصادرة بتاريخ ١١ آب ١٩٧٥ ارقام الدخل الكلي والصافي للشركات الرئيسيه العشر في العالم ، وذكرت ان هذه الارقام تمثل الارباح للسنه الاشهر الاولى من عام ١٩٧٥ ، وهي تقل عن عام ١٩٧٤ بنسبة ٢٧٫٥ ٪ وللفترة الزمنية نفسها .

والجدول التالي هو للنصف الاول من عام ١٩٧٥ فقط (بملايين الدولارات) :

اسم الشركة	الدخل الكلي	الدخل الصافي
اكسون	٢٣٦٤١	١١٢٥
تيكساكو	١٢١٨١	٣٥٤
موبيل	١٠٨٠٠	٣٨٢
سوكال	٨٥٩٦	٣٥٢
غالف	٧٨٦٨	٣٥٥
اموكو	٤٥٠٠	٣٧٨
شل	٤٣٠٠٩	٢٢٣
كوتوكو	٣٥١٨	١٤٧
يونيون	٢٥٧٨	٨٢
فيليبس	٢٥٢٠	١٦٦
المجموع	١٢٠١٦١	٣٥٦٤

ومن الارقام المذكورة اعلاه ، نستنتج ان سبب انخفاض ارباح هذه الشركات يعود الى ارتفاع ضرائب حكومات البلاد المنتجة عليها من جهة ، وكذلك ضرائب حكوماتها هي من جهة اخرى ، والتي تصل الى حدود ٩٠ ٪ من مجمل دخلها الكلي . وهذا يعني ان الدول الغربية حققت ارباحا خيالية تبلغ قيمتها عشرات المليارات من الدولارات من نفط الدول المنتجة ، وبالذات نفط الدول العربية !

السياسة النفطية الاميركية الجديدة

لقد اصبح النفط الشغل الشاغل للسياسة والاقتصاديين الغربيين . ولما كانت منطقة الشرق الاوسط من اكثر المناطق حساسية ، وتأثرا ، وتغيرا بالاحداث في العالم ، وازاء ما سمي بازمة الطاقة التي جابهها النظام الراسمالي الاميركي ، تقرر اعادة النظر في استراتيجية السياسة الاميركية في المنطقة ، ومنها ما يتعلق بالجانب النفطي اولا ، خاصة بعد انسحاب بريطانيا الجزئي من منطقة الخليج العربي ، ودخول النفط في كافة مرافق السياسة الاميركية الداخلية والخارجية (الاقتصادية والسياسية والمادية ...) حتى اصبح النفط في واقع الامر المحرك الاساسي لدوافع السياسة الاميركية .

فقد اشار « جون ماكلين » رئيس شركة النفط الدولية عام ١٩٧٢ الى الحاجة للتعاون نحو خلق اطار سليم من العلاقات مع البلدان العربية كشيء ضروري لاستيعاب الامور في المنطقة ، لان الاقتصاد الامبركي نفسه سيعتمد مستقبلا على مثل هذا الاستقرار ، ولذلك فان تحسين العلاقات الاميركيه العربيه هو امر بناء للغاية ...

ويضيف ماكلين : ان اعتمادنا في قسم كبير من طاقتنا اللازمة محليا ، على عدد قليل من الدول الاجنبيه البعيده عنا ، سيكون خفيفه جديده في الحياة الاقتصاديه والسياسية من تاريخ هذه الامه. وهذا بغرض اعادة تقييم كل سياستنا الخارجيه بالنسبة للشرق الاوسط ، وان نعطي لسياستنا هذه اهميه اكثر بكثير مما كانت عليه من قبل !

تطور معاني التاميم

ان التاميم يعد المرحلة الاولى من مراحل تحقيق الاستقلال الوطني الناجز ، وتحرير الثروه النفطية من السيطرة الاحتكارية عليها ، ولكنه بنفس الوقت مرتبط بالمراحل الاخرى التي تعقبه ، خاصة بعد ان اصبح تيارا قوميا شاملا تسعى اليه كل الدول المنتجة بشكل او باخر ...

لقد تطور الموقف تجاه التاميم ـ سواء أكان على نطاق الحكومات الغربيه او شركاتها ـ نحو مرحلة اخرى ، غدا فيها امرا مقبولا « على مضض » نتيجة لتطور جملة من الاوضاع العالمية والمحلية ، دون ان يشكل مصدر خطر على مصالحها الجوهرية. فلقد رفضت « التاميم » الشركات والدول الراسمالية مجتمعة منذ الثلاثينات وحتى اواخر الستينات ، ساعية لافشاله باية وسيلة كانت ، وأولها كانت تجربة مصدق عام ١٩٥١ ، والتي بنتيجتها اسقطوه بانقلاب عسكري . فالملاحظ ان الامبريالية العالمية طورت من خططها الستراتيجية نحو السيطرة على العمليات اللاحقة لعملية تحكمها بالانتاج ـ اي تاميمه من قبل الدول المنتجة ـ الى قضية التسويق والتكرير والتحكم بالاسعار ، والعمل على ابقاء الدول المنتجة وبالذات دول الشرق الاوسط ، بعيدة عن قيام صناعة بتروكيماوية فيها ، تنجز او تحقق بشكل تام الاستقلال الوطني اقتصاديا وسياسيا . لقد انعكس هذا الموقف الستراتيجي الجديد للشركات والدول الغربية ، بعد تاميم الكويت لحصتي شركتي ب.ب. وغولف اويل في اوائل عام ١٩٧٥ ـ رغم الاختلاف القائم حول نسبة التعويضات النفطية ـ اذ اشار ناطق باسم الشركتين في لندن ، بان قرار الكويت بتاميم شركة كويت اويل كومباني (للشركتين المؤممتين حصة ٥٠ ٪ من حصة الشركة المذكورة) والتي تستغل حقولها البترولية بنسبة مائة في المائة لن يغير شيئا ذا بال في الموقف . واكد المتحدث قائلا : لقد كنا نعرف انها لن تكون سوى مسالة وقت وكنا ننتظر ذلك في اي يوم !

وهكذا يتضح ان الستراتيج النفطي العالمي عندما تخطى قضية السيطرة على الانتاج ـ ومشاكله السياسية الناجمة ـ انما سعى الى « ضمان » استمرارية تدفق النفط وبكميات معينه باعتباره السلعة الحيويه التي يحتاجها النظام الراسمالي العالمي يوميا . وقد اشار الى هذه الناحية « روجر مورتون » وزير الداخلية الاميركي بتاريخ ٣٠ ـ ١٢ ـ ٧٣ ، في اعقاب حرب تشرين ، والحظر الجزئي على تصدير النفط الى الولايات المتحده وهولندا ، اذ قال : « ان اى قطع للنفط المصدر للولايات المتحده سيكون ذا تاثير شديد على « الاقتصاد الحر » في العالم الغربي ، وسيسبب خساره كبيرة للاقتصاد الوطني والامن الداخلي والخارجي » !

ومعلوم ان الشركات الاحتكاريه وكذلك دولها ، لجات بعد تاميم النفط الى عقد اتفاقات تهدف الى استمرار تدفق النفط خلال مدد معينه من الزمن بنسب معينه ، وهو ما سعت اليه بصوره اخرى الشركات النفطيه المؤممه ، حول تعويضاتها عن منشاتها وغيرها ، اذ قامت باستلامها نفطا وعلى مدد معينة ، مما ضاعف من ارباحها (لرخص اسعاره) وحقق لها عمليا هدف استمرار تدفقه !

النفط وأمن الخليج

ودونما حاجة للتعليق على تلك الاقوال ، فانه من خلال رصدنا لها ، وما تشمله من حقائق ، تؤكد ان النفط بات القضية المركزية الاولى في السياسة الاميركية والعالمية ...

ولما كان النفط يعد المادة الستراتيجية الاساسية في الطاقة ، وعدم وجود بديل عنه في الزمن الحاضر ، او توفره في مناطق اخرى بديلة لمنطقة الخليج العربي ، رغم ما يشاع بين حين واخر عن بترول بحر الشمال في بريطانيا منذ حوالي اثني عشر سنة ! فمعنى ذلك ان الخليج العربي كمنطقة حيوية للامبريالية العالمية اوجبت الضرورات السيطرة عليها باية وسيلة كانت ، ومنها تقوية الانظمة القائمة فيه ، وخلق محاور سياسية بين دوله لشدها نحو الامبريالية الاقوى ، وتحقيق حلف بين هذه المحاور والدول ـ على الرغم من الخلافات بينها ـ هذا الحلف هدفه جعل ساحة الخليج مقفلة لطرف دون اخر .

فقد اشار الى اهمية هذه المنطقة وابعاد دعم محاورها السياسية « جوزف السوب » ، احد خبراء الطاقة الاميركان ، والوثيق الصلة برجال البنتاغون ، في جريدة « ستاندرد تايمز » بتاريخ ٢٧ ـ ٤ ـ ٧٣ في قوله :

يمكن الدفاع بقوة عن فكرة دعم القوة العسكرية لدول الخليج الغنية بالنفط والمتاخرة للغرب ، لان حماية « عصب الحياة » امر ذو اهمية ستراتيجية كبرى !

ثم يتحدث « السوب » عن اهمية تعيين ريتشارد هيلمز سفيرا للولايات المتحده في ايران ، والذي شغل منصب المدير لوكالة الاستخبارات المركزية الاميركية سابقا ، والموكولة اليه مهمة « ضمان » كميات كافية من النفط في حال نشوب خلاف بين الولايات المتحدة والدول العربيه ، اذ كانت مهمة هيلمز كما يقول « السوب » مساعدة الشاه في جهوده لحماية حرية الملاحة في الخليج..

ثم يكمل « السوب » فيتحدث هنا عن الدور الايراني الخاص ، فيقول :

« بذلك يكون الايرانيون قد أوكلت اليهم مسالة الحياة او الموت ، وهي الحفاظ على عصب الحياه بالنسبة للولايات المتحدة واوروبا واليابان » !

وعلى هذا الاساس يصبح الشرق الاوسط هو الخليج ، في القاموس السياسي العالمي ، كما يمكن اطلاق كلمة النفط عليه ، وهذا يعني ضرورة « توفر الامن » ضمن موازين جديده من العلاقات ، كي يستمر هذا « النفط » في التدفق دونما عوائق او مضايقات ، وتصبح لايران كلمتها ودورها في الموضوع ...

ففي مقابلة اجراها « هيكل » مع شاه ايران ونشرتها « الانوار » في ٢ ـ ٩ ـ ١٩٧٥ اجاب شاه ايران ردا على سؤال حول دوره في مساعدة قابوس ضد الثورة العمانية قال :

« ... لنضع الخارطة امامنا ونتكلم . هذا هو خليج هرمز ، مخرجي الوحيد الى المحيط ... الى العالم ... هو معبر البترول الايراني كله . هل تعلم كم قيمة البترول الايراني الذي يمر كل يوم في خليج هرمز ؟ مائة وثمانين مليون دولار بترول تمر لي كل يوم في المضيق ... والمضيق مختنق تقريبا ... ممر المائة فيه على مرمى حجر من الشاطىء ، فهل تظن انني اسمح لنظام معاد لي ان يقوم على الشاطىء العربي للخليج ؟ » ...

ثم يكمل الشاه حديثه الصريح :

« من جانبي ـ وانا اقولها بوضوح ـ لا اقبل.. بل ولا احتمل ... المضيق شريان الحياة لبترول ايران .. وبترول ايران حياتنا الان .. واذن فانا لا اسمح ولا احتمل » !!

ان ما تشهده منطقة الخليج من مخططات مكثفة وتحركات محمومة منذ مدة ، وصراعات دولية واقليمية ومحلية متداخلة ببعضها ، تجعل من ساحة الخليج العربي بؤرة الصراع في العالم ، وهذا ما يفسر سر جملة التغييرات السياسية الحاصلة في اوضاع الخليج السياسية بهدف ضمان تلك الامدادات النفطية وارباحها ...

ولقد درجت الامبريالية تاريخيا على تطبيق قاعدة تاريخية في منطقتنا ، وتعني انه كلما ارادت امرار مشاريعها ، عليها بتوجيه ضربة للحركة الوطنية ، لذلك مما يعنيه « امن الخليج » الذي تسعى اليه ايران ومن ورائها الولايات المتحدة ، هو استمرار ضرب او قمع حركة التحرر الوطني العربية فيه من قبل الانظمة جماعيا ، مثلما تعني مسالة التسوية للمشكلة الفلسطينية ، ترتيب الاوضاع السياسية في المنطقة وضرب حركة المقاومة، وهو ما يشهده الخليج من هجوم شامل في عمان تقوم به القوات الايرانية ضد الثورة العمانية بالاشتراك مع القوات البريطانية والاردنية ، والقمع في البحرين ودول خليجيه اخرى . وبالنتيجة ، فان حزام امن الخليج الجاري تطبيقه تدريجيا هو في حقيقة الامر « حزام المحافظة على البترول » !